

لله ثم لل تاريخ (11).. #شهادة_حنيفه_عزم على حوارث #جبهة_النصرة

الكاتب : حنيفه عبد الله عزم

التاريخ : 31 مارس 2016 م

المشاهدات : 10978



فضيحة محاكمة مازن قسوم وحقيقة تحاكم المناهج للشرع!

ما زلنا في قصة اغتيال الشيخ الشهيد -بإذن الله- مازن قسوم وأشارت في الجزء الماضي لأسماء من باشروا القتل وبقيت لفترة تستحق الإشارة وهي أن أبا الفاروق الصغير الذي أعطى الأوامر للخلية بتصفيه أستاذه كان قد أشرف على عملية الاغتيال بنفسه حيث كان يستقل سيارة أخرى برفقة كل من المدعو أبي خالد البانياسي وأبي فواز سرافق وكانوا يراقبون

سير عملية تصفيية الشيخ عن قرب وحين تمت تصفيته أسرى الشيخ وفرّ العناصر وتم التعميم على السيارة وبدأت مطاردتها وتعرضت لحادث سير وتم إلقاء القبض على الخلية التي باشرت القتل. عن طريق الأخوة في حركة أحرار الشام وجبهة ثوار سراقب سرعان ما حضر أبو الفاروق وكان برفقته أبو ذر إلا أنه لم ينزل من السيارة وبصحبة عناصر من الجند وخلصوا الخلية من بين يدي من اعتقلها مما زاد الأمر سوء ورفع من وتيرة الاحتقان لدى الفيلق وبدأوا بالتجهز لتطويق جند الأقصى.

و هنا تدخلت جبهة النصرة على الفور وأخبرت الفيلق أن القتلة صاروا عندها وأنهم سيقدمون لمحاكمة شرعية وتعهدت **بتسلیمهم للمحكمة فور تشكّلها** وقبل الفيلق بالتحاكم لشرع الله ومضى في معركته ضد النظام مع جند الأقصى كما كان مخططا لها مقدما مصلحة الدين والأمة على جرحة النازف وأملا أن يلقى القتلة جزاء ما اقترفت أيديهم.

وبعد شهر تشكّلت اللجنة -ابتداءً- من الدكتور عبدالله المحيسيني والشيخ عبدالرزاق مهدي والشيخ أبي الحارث المصري والشيخ أحمد علوان وبدأ النقاش حول القضية فكان رأي اللجنة الشرعية أن مجرد الاستماع لمندوب الفيلق ومندوب الجند لا يكفي للخروج بحكم منصف صائب.

فمندوب الجند يتهم الشيخ مازن بعلاقته بمعروفة وأنه محسوب عليه ومندوب الفيلق ينفي ذلك جملة وتفصيلا ويفكّر أنه أحد رموز الفيلق وأعمدته منذ نشأته وأن العلاقة الطيبة بينه وبين معروفة يمتد عمرها إلى ما قبل عمر الثورة وهنا رأت اللجنة انتداب لجنة تحقيق تقوم بالتحقيق بملابسات القضية وكشف خبایاها.

وأسنّت مهمة التحقيق للأخوين أبي ساربة من جبهة النصرة وأبي نجيب من الهيئة الإسلامية وباشرت لجنة التحقيق عملها الذي امتد شهرا وبضعة أيام وبعد أن أنهت لجنة التحقيق عملها وسلمت النتائج للجنة القضائية.

اعتذر الدكتور المحيسيني عن الاستمرار في اللجنة القضائية وقال للأخوة في اللجنة بأنه يقف من جميع الفصائل على مسافة واحدة وأنه صمام أمان للساحة وأن القضاء يتبرأ الشحنة وأنه لا يريد أن يخسر أحدا وانسحب ووكل مكانه القاضي أبي عزام الجزاوي وحدّدت جلسة بعد شهر من تاريخ استلام نتائج التحقيق.

اجتمعت اللجنة القضائية (الشيخ أبو الحارث المصري والشيخ عبدالرزاق مهدي والقاضي أبو عزام الجزاوي والشيخ أحمد علوان والشيخ سهل من الجند) واستمرت الجلسات قرابة شهرين وفي الجلسة الأولى فور الاطلاع على نتائج التحقيق صدر أمر من اللجنة القضائية بتوجيه أبي الفاروق وأبي فواز سراقب وأبي خالد الباناوي واعتقالهم -ظناً منهم أن عناصر الخلية الذين باشروا القتل معتقلون لدى جبهة النصرة كما تعهدت الجبهة للفيلق بادئ الأمر. ولكن تبيّن لدى اللجنة أن عناصر الجند كانوا في ضيافة النصرة وأنه لم يتم توقيفهم -ولو شكلاً- بل كانوا يتولون تعذيب المسحونين الآخرين لدى النصرة أي أنهم أوكلت إليهم القيام بمهام السجان وتعذيب المسحونين الآخرين! فلا الذين قتلوا الشيخ كانوا معتقلين ولا استطاعت اللجنة التي أصدرت أوامرها بجلب أبي الفاروق والحقيقة أن تجلبهم أو تعتقلهم! **لم تطلب اللجنة القضائية أبي الفاروق يوما للمثول أمامها مرة وحضر! بل إن اللجنة القضائية كانت تطلب المعتقلين الذين باشروا القتل للمثول أمامها كانوا لا يجدونهم وتكرر هذا مع اللجنة مراراً فقد كان هؤلاء يذهبون إلى بيوتهم ويجيئون ويتحرّكون بحرية تامة حتى أن اللجنة حين كانت تطلبهم لم يكونوا يجدونهم -وهو لاء من المفترض أنهم معتقلون- وكان القاضي أبو عزام الجزاوي يشعر بالحرج الشديد أمام اللجنة القضائية كلما طلبتهم للمثول أمامها ولم تجدهم وقال أمامهم: لست أدرى لما يضمنا أبو هاجر الحمصي في مواقف محرجة؟!**

فقد كان أبو هاجر الحمصي من حلب يتواصل مع مقر النصرة الذي من المفترض أنهم محتجزون فيه ويأمر بتركهم يذهبون

حاول الجندي جاهدين ابتداءً أن يلصقوا بالشيخ مازن قسوم تهمة أنه من أعداء معروف وأنه من أمني معروف وأنه مؤازر لمعرفه وبطل كل ذلك بالأدلة والحجج والبراهين وشهادات الشهود حتى أن اللجنة استجلبت نصف أهالي كفر بطيخ وأهالي مرديخ الذين فندوا مزاعم الجندي بحق مازن قسوم وشهدوا ببطلان ادعائه بحق الشيخ، ولم يفلح الجندي بالتشويش على اللجنة القضائية وظهر تقرير لجنة التحقيق الذي أكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن القتل عمد وقامت حيث كان الجندي يأملون بأن تخرج الحادثة على أنها قتل خطأ وحاول القتلة بشهادتهم الزائفة تضليل اللجنة القضائية فادعوا بأن أبو الفاروق لم يعطهم أمراً بتصرفية الرجل وإنما أمرهم باعتقاله وادعوا بأنهم حين أطلقوا النار أطلقواها على إطارات السيارة ولكن المعاينة الميدانية لمكان الجريمة وفحص سيارة الشيخ والطلقات التي في الجدار والحائط أثبتت أن إطلاق النار كان في الجزء العلوي ولم يطلقوا أية رصاصات تجاه الإطارات وبعد صدور تقرير لجنة التحقيق ومعاينة اللجنة القضائية وثبتت بطلان ادعاءات الشهود كانت اللجنة القضائية معنية بأمررين:

أولهما توصيف القتل وقد وصفته اللجنة بالإجماع على أنه قتل عمد وهنا انتقل الجندي إلى مناورة أخرى وهي إثبات عصمة الدم!! وهل الشيخ مازن قسوم - رحمة الله - معصوم الدم؟؟! أم لا؟! وحاولوا إحراب مسؤول دور القضاء القاضي أبي عزام الجزاوي.

والحمد لله بعد أخذ ورد ومداولات وجلسات ثبت أن الشيخ مازن قسوم مسلم!!!! وأن دمه معصوم وهنا كانت اللجنة معنية بتوصيف القتل هل هو عمد أم شبه عمد أم خطأ؟

وتم توصيف القتل على أنه قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد والتصميم لا خلاف فيه ولا شبهة لرجل مسلم قائد مجاهد معصوم الدم.

وفي الجلسات الأخيرة التي كان ينبغي فيها أن يستدعي الموقوفون للنطق بالحكم فوجئ الشيخ أبو حارث المصري وأعضاء اللجنة بأن الموقوفين قد أخلي سبيلهم بأمر من أبي هاجر الحمصي وهنا اعتذر الشيخ أبو الحارث المصري عن متابعة القضية وقرر الانسحاب ووصف حال المحكمة بالمهزلة وقال إذا لم تكن لدينا سلطة لتوقيفهم أو جلبهم كيف يمكننا محاكمتهم وهل نملك سلطة تطبيق الحكم عليهم فيما لو حكمنا؟؟؟

وصرح بأن هذا عبث وأنه لن يتبع مهما تكن الظروف وانسحب الشيخ أبو الحارت المصري بعد أكثر من خمسة أشهر من المطاردات الماراثونية وراء صبية المناهج وعلى إثره انسحب الشيخ عبد الرزاق مهدي معتذراً بأنه لا يستطيع الاستمرار بعد انسحاب الدكتور المحيسيني في الشهر الثاني وانسحب الشيخ أبي الحارت المصري في آخر المطاف ولم يبق إلا الشيخ

أحمد علوان والقاضي أبا عزام الجزاوي وماذا بوسع الرجلين أن يفعلوا بعد أن انسحب معظم قضاة اللجنة وأخلي سبيل القتلة؟!!

كان يراد لهذه الجريمة أن تمر دون أن ينكشف الجناة كما مرت كثير من جرائم القتل والاغتيالات التي سبقتها دون أن ينكشف الجناة مع أن أصابع الاتهام فيها جمياً تشير إلى جان واحد، ولكن شاء الله أن يكشف خبایاهم ويسدل الستار عن حلقة من مسلسل طويل من جرائمهم بحق الموحدین والمجاهدین وكان يمكن لهذه الجريمة أن تُظهر خبایا الجرائم التي سبقتها ولكن غلاة النصرة سارعوا لتخلیص القتلة وحرصوا على عدم وقوعهم بيد أية جهة حتى لا تكشف خبایا وتحل الغاز جرائم قیدت ضد مجهول ودفنت ملفاتها مع ضحاياها وحين وقع القتلة بيد القضاء لم يتمكن القضاء من محکمتهما أو معاقبتهما هما هم أحرار طلقاء، بل ترقوا إلى مناصب أعلى فعین أبو الفاروق أمنیا عاماً على سرائب **وكان أبو الشیخ - أيام المظاهرات التي تزامنت مع تظاهرة إدلب في سرائب والمعرة وغيرها** - وهو من أطلقوا النار على الشیخ مازن قسوم- **يتبع ممسكاً بکامیرته ويقوم بتصوير المتظاهرين ليقوموا فيما بعد باعتقالهم أو اختطافهم وتعذيبهم وربما قتلهم!**

لم تكن هذه المحکمة محکمة لقتلة الشیخ مازن قسوم بل كانت محکمة (لمنهج) يستبيح الدماء المعصومة ويستحل الأموال المحرمة وعطلت المحکمة لتظل شاهداً على أن تحکیم شرع الله شعار يتذمّر به القوم ويختذلونه جُنة وصدق الله جل في علاه إذ يقول: "إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون، وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين، أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون، إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلاحون".

أتوقف هنا الليلة ولم يتبق على الشهادة إلا القليل وأحاول إتمام ما تبقى غداً بحول الله وقوته في أمان الله وحفظه ورعايته
السلام عليكم ورحمة الله.

وثيقة بتوقيع أبي الفاروق بعد أن رقي إلى أمنی عام سرائب مكافأة له على قتله الشیخ مازن قسوم.



هذه صورة لأبي الشیخ السرائبی الذي أطلق وصاحبه النار على الشیخ مازن قسوم وهو يلتقط الصور للمتظاهرين.



المصادر: